http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2020) السنة الثامنة - السبت (22) كانون الثاني 2011

الدوائر المعنية تحمل الاجهزة الامنية مسؤولية تردي الخدمات لمنع الياتها من التحرك

مناطق عديدة في الموصل تعاني من تراكم النفايات والانسدادات في المجاري ومطبات الشوارع وتكسرات الأرصفة

تعيش مدينة الموصل واقعاً خدمياً صعباً، بسبب تراكم النفايات في بعض المناطق، وانسدادات المجاري في أخرى، وتهالك شبكة مياه(الاسالة)، إضافة الى التخسفات والتكسرات والمطبات في أرصفة وشوارع رئيسية وفرعية، مع مشهد عام يظهر المدينة بإحيائها السكنية ومناطقها التجارية محاطة بالأسلاك والجدران الكونكريتية، بسبب الإجراءات الأمنية المفروضة هناك منذ نحو عامين، وهو الامر الذي تتذرع به الدوائر الخدمية، كموانع لأداء مهامها كما يجب، ويؤكدون في كل مناسبة ان قوات الجيش والشرطة تعرقل دخول الياتها الى بعض المناطق، فتتراكم النفايات وتختنق المجاري، وتتكسر أنابيب المياه، كل هذا يحدث في الموصل، في ظل صمت الحكومة المحلية هناك، والمواطن في نهاية الامر هو من يدفع الثمن.

الموصل / نوزت شمدين

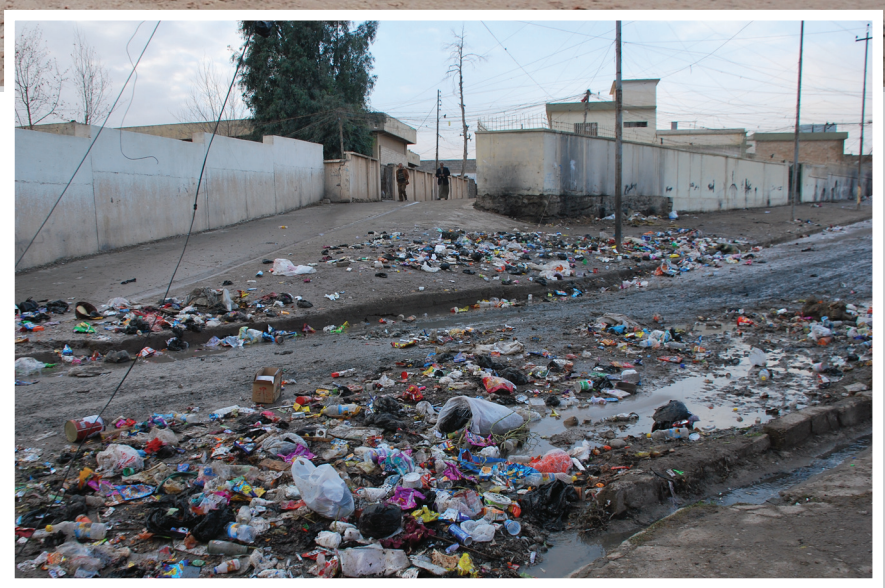

أكوام النفايات ومدارس الموصل

في منطقة وادي حجر، وتحديدا عند مبنى متوسطة الإدريسي للبنين، تتراكم النفايات بشكل كبير جداً، الى درجة انها تهدد صحة الطلاب، والاهالي في المنازل القريبة، المدى كانت هناك والتقت عدداً من المواطنين، وكان من بينهم سلام جاسم، الذي قال بان النفايات تتراكم حتى في مدخل المدرسة ذاته، والطلاب يعبرونها داخلين خلال بوابتها الرئيسية، والسبب هو ان قطعان الماشية التي تصول وتجول في الحي تبعثر النفايات،

وقالوا أيضاً أنهم يضطرون الى إحراق النفايات للتخلص منها، مع انهم يدركون جيدا بان الدخان الناتج عنها ينتقل الى داخل المنازل مما يتسبب بمخاطر صحية أكبر، لكنهم يفضلون هذا الخيار على تراكم النفايات المستمر.

مدير المدرسة سمير محمد علي، ذكر بانه تقدم بشكوى الى مجلس محافظة نينوى قبل خمسة اشهر، لكن دون ان يصله اي رد، وقبلها تقدم بشكوى الى المديرية العامة لتربية نينوى، وقامت بدورها باحالة الشكوى الى المجلس البلدي في ناحية المنصور، وبعد تكرار الشكوى وتقديمها مجددا الى التربية، قامت الاخيرة باحالتها مرة اخرى الى مجلس المنصور البلدي، التي اجابت هذه المرة بالقول أنها لاتملك اليات من جرارات وغيرها،

الغريب في أمر الشكاوى التي تقدم بها المدير اليائس، ان احدها انتج رداً من مجلس الادارة في تربية نينوى، يشير الى وجود (كومة اوساخ) بجوار احدى المدارس التي تدرس فيها ابنة مسؤول رفيع في الحكومة المحلية، ولم تقم البلدية برفعها، فادرك بذلك ان مدرسته التي تقع في حي فقير، ولا يدرس فيها ابن اي مسؤول، ستحتاج الى زمن طويل قبل ان يصل اليها عطف آليات بلدية الموصل.

محطة وسطية للنفايات داخل حي سكني

وعن النفايات أيضاً، تصاعدت الاحتجاجات في حي(الرفاق) في الجانب الايسر لمدينة الموصل، ضد انشاء محطة للنفايات بجوار الحي السكني، تقوم بلدية الموصل بتنفيذه حالياً.

الحقوقي معتز كال الله، ذكر للمدى بان محطة النفايات التي يطلق عليها الوسطية، تشيد الان على أرض كانت مخصصة لأن تكون مستشفى للولادة والخدج، وجراحة الاطفال، كانت هيئة استثمار نينوى قد اتفقت بخصوصها مع شركة اجنبية بكلفة تبلغ (٥٠)مليار دينار عراقي.

ويتابع معتز: "الموقع تحيطه ثلاثة مستشفيات واحياء سكنية، حتى ان هناك منازل لا تبعد عن المشروع سوى امتار قليلة فقط، والاهالي قلقون من الروائح التي قد تنبعث من المكان، او الحشرات او القوارض التي ستتسرب منه، وبالتالي سيصعب العيش في المنطقة التي يعتبرها الكثيرون واحدة من اهدأ وانظف مناطق مدينة الموصل".

وأشار الحقوقي إلى أن القانون وضع مسافات وحدوداً لأي مشروع تنفذه البلدية او غيرها، وبالنسبة لهكذا محطات ينبغي ان تبعد عن التجمع السكني بمسافة لا تقل عن (٣٠٠) متر، وأن يبتعد عن الشارع العام بمسافة (١٠٠) كأقل تقدير، وان لايكون في مهب الريح، بينما نجد ان في هذا المشروع انه لا يبعد عن الشارع العام سوى ستة أمتار فقط، وهو متاخم للمنازل ولا تفصله عنها سوى(٣٠)متراً، كما انه في مهب الريح تماماً، وفي اي اتجاه هبت الريح فانها ستنقل الروائح والسموم الى حي سكني او مستشفى.

المواطنون اكدوا للمدى انهم قابلوا جميع المسؤولين ذوي العلاقة بالمشروع بدءاً من محافظ نينوى مرورا بمدراء البلدية والبيئة وغيرهم، دون ان يجدوا اذناً صاغية لطلباتهم.

حالتا وفاة وعشرات الحوادث الاخرى بسبب اختفاء اغطية فتحات المجاري

أنبوب مياه مكسور يهدد منازل زقاق كامل بالانهيار

في منطقة(العكيدات)وهي واحدة من بين أقدم الإحياء السكنية في الجانب الأيمن لمدينة الموصل، أكد مواطنون ان أنبوبا كبيرا للمياه الصالحة للشرب مكسور تحت احد الازقة في داخل الحي، وذكر مروان قاسم وهو احد ساكني الحي، بان الكسر في الانبوب قد مضى عليه نحو ستة اعوام، دون ان تقوم دائرة الماء بإصلاحه، حتى أنها لم تكن تلتفت الى الطلبات التي لاتحصى التي تقدم بها أهالي الزقاق، وكانوا يصرون على ان المياه التي تنبع في الزقاق او التي تنز في البيوت إنما هي مياه جوفية، ولكنهم قبل شهرين تقريباً، اقتنعوا بانها مياه صالحة للشرب، وان هناك انبوبا مكسورا، لكنهم لايعرفون المكان تحديداً، وبهذا ترك مجددا دون اية حلول.

مروان أشار إلى أن ساكني الزقاق، وحتى الازقة المجاورة، بدؤا يرحلون عن منازلهم، بسبب التصدعات الخطيرة التي حدثت في منازلهم، التي غمرت المياه سراديب البعض منها، والرطوبة اكلت جدرانها الجصية.

على بعد نحو كيلو مترين عن العكيدات، اكد مواطنون في منطقة الطيران، بان ابنوباً مكسورا منذ عام تقريباً تنضح منه المياه التي تتسرب تحت المنازل، دون ان تلتفت دائرة الماء الى مشكلتهم التي تتفاقم كثيرا في موسم الصيف بانقطاع وصول المياه الى دورهم، وأضاف المواطنون ان فرعهم السكني القريب من الشارع المؤدي الى جامع العجيل، حفرت فيه دائرة الماء مجرى لمد انبوب باتجاه منطقة وادي حجر، وبعد ان انهوا عملية ربط الأنبوب وردموا مساره، تركوه دون تبليط، ليصبح مجرى للمياه الاسنة، وحتى عندما قامت بلدية الموصل بحملة تبليط داخل الحي، لم تبلط ذلك الجزء بسبب تجمع المياه، واجمع المواطنون على ان المياه الأسنة تختلط من مياه الإسالة بسبب كسر الأنبوب، وناشدوا دائرة الماء تلبية طلبهم وإنهاء مشكلتهم التي حال عليها الحول.

مجاري شقق الخضراء تبتلع الأطفال

في منطقة شقق حي الخضراء شرق الموصل، يعاني الأهالي من مشكلة متفاقمة تتعلق بالمجاري، وفتحاتها التي تبتلع المواطنين، وشوارعها الداخلية التي تحول البعض منها الى مستنقعات، إضافة إلى تراكم النفايات التي أصبحت في بعض الاماكن تلالاً عاليه.

المدى كانت هناك والتقت بالمواطن احمد باسم الذي اشار الى ان الحي ومنذ سبعة اعوام يعاني من جملة من المشاكل التي تنتظر حلاً ينقذها، والمشكلة الاولى تتعلق بفتحات المجاري التي اختفت اغطيتها الحديدية، ولم يتم تعويضها، فحدثت العشرات من الحوادث بسببها، اكثرها يتعلق بسقوط اطفال داخلها، وسجلت حالتا وفاة بسبب ذلك، ولهذا قام بعض المواطنين ولحماية اطفالهم بالقاء(بلوك)داخل هذه الفتحات القريبة من مساكنهم، هذا الامر إضافة الى سقوط النفايات داخل الفتحات، سدت مجاري الحي، ولم تجد المياه منافذ لها لتتحول الشوارع الداخلية الى مستنقعات للمياه الاسنة، والتي تتسبب بالامراض بشكل مؤكد.

فيضانات آسنة في الشهباز

في منطقة الشهباز، وتحديداً خلف مديرية رياضة وشباب نينوى، أصبحت مشكلة المجاري هناك دائمية بحسب مقداد ناصر وهو احد ساكني المنطقة، حيث أكد للمدى بان تجمع المياه كان يحدث فقط في موسم الأمطار، وتنتهي المشكلة في الصيف، لكن خلال الاعوام القليلة الماضية، أصبحت المشكلة دائمية بسبب انسداد المجاري، وعبثاً قام الأهالي بتقديم شكاويهم، لان الاجراءات التي كانت تتخذ، لاتحل المشكلة، بل تزيدها سوءا في كثير من الأحيان، والاهم من كل ذلك، ان المياه أصبحت تدخل الى المنازل بكل قذارتها، واضطر أرباب الاسر، الى بناء مصدات كونكريتية امام منازلهم لانقاذها من الفيضانات الآسنة.

مشاريع إسناد ام الربيعين قصيرة المدى!

في منطقة كراج الشمال، دعانا مواطنون إلى جولة للإطلاع عن الارصفة والجزرات الوسطية من منطقة(دورة الحمام)حتى (كراج الشمال)، وبعد ان رصدنا تكسرات في مختلف الإنحاء، قال المواطن حسن محمد وهو صاحب محل للمواد الغذائية: "هل تصدق بان بلاط الارصفة والجزرة الوسطية لم يمض عليه اكثر من عام..!؟".

ثم واصل: كان هذا واحدا من مشاريع لجنة إسناد ام الربيعين، التي تركت مشاريعها بلا رقيب، لتكون النتيجة بهذا الشكل المزري، فبعد أيام من الانتهاء من مشروع تحديث شارع اربيل الذي نحن فيه، ظهرت العيوب وتلاحقت، حتى أن(الشتايكر)في الارصفة والجزرة الوسطية بدأ بالتكسر وكأنه بسكويت، لتصبح مشكلة كبيرة بالنسبة لأصحاب المحال التجارية، وكثير منهم يعتقدون بان وضعية المكان سابقا كانت أفضل بكثير من تحديثه.

وفي مسار الشارع ذاته، وتحديدا الى الجنوب منه، مقابل مبنى قائممقامية قضاء الموصل(انتقلت القائممقامية من هناك قبل شهرين)، تبرز المشاكل نفسها في مشروع مشابه، حيث التكسرات في الارصفة والجزرة الوسطية التي حدثت قبل عام.

ويذكر ان مشاريع اسناد ام الربيعين رصد لها ١٠٠ مليون دولار من قبل الحكومة المركزية لتنفيذ مشاريع عاجلة بالتزامن مع انطلاق عملية ام الربيعين المستمرة في الموصل من ايار من عام ٢٠٠٨.

بلدية الموصل، قامت بحملة تبليط واسعة، شملت معظم مناطق واحياء المدينة، ومع ذلك يشكو المواطنون خصوصا في الاحياء الفقيرة، من ان التبليط تحظى به المناطق التي توجد فيها بيوت المسؤولين كالطيران والدندان والجوسق، واحياء اخرى لاتحتاج شوارعها الى تبليط كالزراعي والكفاءات وغيرها، وعندما نقلنا التساؤل الى بلدية الموصل، اجابنا مصدر كالعادة بصعوبة وصول اليات البلدية الى بعض المناطق، بسبب الحواجز الامنية.

مهتمون بالشان الموصلي بينهم الباحث عبد الجبار هاشم، اكدوا للمدى ان نقص الخدمات بسبب ما يقال انها عراقيل الحواجز الامنية سببه الرئيس التقاطع بين محافظة نينوى وقيادة عمليات نينوى، فمنع دخول الاليات الى داخل بعض الاحياء والمناطق في الموصل دليل واضح لعدم وجود تنسيق او حتى اي تعاون بين الطرفين.

مع ازدياد عدد المتسولين

مطلوب خطة وطنية لمعالجة هذه الظاهرة والوقوف على أسبابها

□ بغداد / علي كريم غالي

تنوعت ظاهرة التسول وأخذت أشكالاً أخرى،من ضمنها بيع علب (الكلينكس) او غيرها في تقاطع الطرقات.. ظاهرة تحتاج إلى معالجة للحد منها خاصة وان بلدنا يستعد لاستقبال مؤتمر القمة العربية فيه. ولما لهذه الظاهرة من انعكاسات سلبية على المجتمع،خاصة عند الأطفال،توجهنا إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للاطلاع على إجراءاتها والخروج بهذا التقرير الذي يوضح عدم وجود خطة وطنية لحد الآن تخص هذه الظاهرة.

في البدء حدثنا احد موظفي الوزارة الذي طلب عدم ذكر اسمه فقال: إن هنالك حملة ميدانية لجمع المتسولين تنطلق في الأشهر القادمة بإشراف لجنة متخصصة من العمل والشؤون الاجتماعية ووزارتي حقوق الإنسان والداخلية والأمن الوطني والدفاع ومجلس المحافظة وقيادة عمليات بغداد،غير ان هذه اللجنة لا تمتلك إحصائية دقيقة عن عدد المتسولين.

وأوضح أن الأرقام التي تنشر في وسائل الإعلام تقريبية وتفتقد المعايير العلمية،مشيراً إلى أن الوزارة قامت وبمساندة الأجهزة الأمنية بحملة لجمع المتسولين من الشوارع في العام الماضي،إلا أنها وبحسب رأي متخصصين لم تجد نفعاً ولم تحقق نتائج تذكر،بل بالعكس زادت هذه الظاهرة!

وأضاف إن اللجنة المشكلة خصصت مبلغاً شهرياً للمتسولين يتراوح بين ٥٠الى ٢٠٠الف دينار،وبحسب الحالة الاجتماعية لهؤلاء،وقمنا بأخذ تعهدات منهم لترك التسول بعد ان استكملت إجراءات منحهم المخصصات الشهرية،لكنه يستدرك قائلاً إن المتسولين لم يلتزموا بتعهداتهم،فإضافة لأخذهم المنح يستمرون على ممارسة التسول،بل بعد المتابعة وجدنا أن بعضهم يمتلك عقارات والآخر لديه رواتب تقاعدية واتخذوا من التسول مهنة بسيطة للربح السريع.

وفي سؤال عن قلة مبالغ المنح أجاب قائلاً: إن اللجنة المشكلة من الوزارة استحصلت موافقة مجلس الوزراء لشمول المتسولين بشبكة الرعاية الاجتماعية بعد ان يتم مقابلتهم من قبل باحثين اجتماعيين،مع توصية بتسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيطها لهم،عسى أن ننجح في جعل البعض من هؤلاء يترك التسول.

وقال نعتقد أن هذا الإجراء مع ما سيرافق الحملة الواسعة من توعية وتثقيف للمواطنين للمساهمة في الحد من التسول لخطورتها،وإيداع القسم من المتسولين ممن ليس لديهم عوائل في دور الرعاية الخاصة،قد تحد من انتشار هؤلاء الذي صار واسعاً.

أما عن الدور القانوني فقد قال مصدر مطلع في الوزارة أن اللجنة أجرت عدة لقاءات مع متخصصين في القانون والقضاء لتفعيل الدور القانوني لإنجاح الحملة القادمة،كما طلبنا من الوقفين السني والشيعي فتح صناديق لإعانة المتسولين،لكنهما بررا عدم قدرتهما على القيام بذلك بوجود صناديق خاصة عند كل وقف يتصرف بها على وفق قوانينهما.

وأكد انه لا يوجد تشريع محدد او قانون يعد التسول جنحة أو جريمة،لذا فليس هنالك من مسوغ قانوني يبرر حجزهم لأكثر من ثلاثة أيام،لذا فان نجاح أي إجراء يتطلب قبل التعليمات لهذه الوزارة او تلك هو خطة وطنية واسعة تشترك فيها عدة جهات وبالأخص رجال الدين الذين نتمنى أن يكون لهم دور كبير في عدم تفاقم هذه الظاهرة،وان يسهموا بدورهم في إنجاح الحملات التي تشرف عليها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي لا يمكن لوحدها ان تتصدى لمثل هكذا ظاهرة.